خطة إذلال البابا

7

من بين ما يذهب إليه المهتمون والمتابعون لدور أمن الدولة ، أن الجهاز بين وقت وآخر،تدبر عملية كبيرة تشغل بها الرأى العام وتلفته عن قضايا كبرى،والعمليات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة هى العمليات التى تعزف على وتر الدين،لأنه هو الوتر الذى لا يزال مشدودا فى مصر على آخره،أو بتعبير آخر يظل الدين مثل سلك الكهرباء العارى الذى ما أن تقترب منه حتى يصعقك.

المثال الواضح على هذا التفكير كان ما حدث فى قضية راهب دير المحرق،الذى نشرت جريدة النبأ قصته، وجعلت منه مثالا على الانحراف الجنسى فى الكنيسة،فهو يأتى بالنساء إلى حيث المذبح المقدس ولا يتورع عن

ممارسة الجنس معهن فى أطهر مكان بالنسبة للكنيسة.

لم يكن هذا الراهب اختراعا،فقد كان متورطا فى قضية تنظرها النيابة،حملت رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠١ حصر أمن دولة عليا،ووجهت له النيابة تهمة استغلال الدين المسيحى فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة، وتحقير وازدراء هذا الدين.

كانت هذه هى حقيقة القضية، ولو نشرت بهذا الشكل لما أثارت الدنيا وأقامت الناس وكادت أن تحرق الشارع المصرى،فقد قذف ممدوح مهران – رئيس تحرير جريدة النبأ- فى وجه المجتمع بفضيحة متكاملة الأركان،كانت عناوينها فى الصفحة الأولى من عدد الجريدة الذى تعامل مع الحدث وكأن القيامة قامت دالة ومزعجة.

كانت عناوين الصفحة الأولى:

النبأ تنفرد بنشر الملف الكامل لأول فضيحة من نوعها تهز مصر بالوثائق والصور،بلاغ سيدة مسيحية يفتح ملف الانحراف داخل الكنيسة،تحويل دير المحرق بأسيوط إلى بيت دعارة على يد الراهب الكبير،الكاهن برسوم المحرقى يسخر الجان للإيقاع بالسيدات للاتى يرفضن رغباته،لقطات صريحة من أول فيلم جنسى صوره الكاهن لإبتزاز ضحاياه، الراهب المعجزة يمارس الجنس مع ٥ آلاف سيدة فى مذبح الكنيسة،الراهب الكبير مسح عورته فى ستر الهيكل المقدس بعد قضاء شهوته مع النساء فى مكان تجلى روح السيد المسيح.

هذه التفاصيل لم تكن فى ملف القضية، لكن ممدوح مهران نشرها من مصادره الخاصة كما قال بعد ذلك فى تحقيقات النيابة.

وكان السؤال هو:ما هى هذه المصادر الخاصة؟

فالقضية كانت فى النيابة،لكن الجريدة نشرت صورا جنسية فاضحة،على صدر صفحتها الأولى وعلى الصفحة الثالثة منها،وهى صور حصلت عليها من شريط

فيديو يسجل لقاءات جنسية ساخنة بين رجل وامرأة.

أصابع الاتهام أشارت إلى أمن الدولة، فهى التى حصلت على الشريط، وهى التى سربته،وهى التى وقفت وراء النشر بهذه الصورة لتصنع حدثا ضخما تلهى فيه الناس.

حاول ممدوح مهران أن يوحى أن الشريط كان يباع لصالح الراهب وأنه حصل عليه من شخص مسيحى مقابل مبلغ كبير من المال،لكن ظل اتهام أمن الدولة فى القضية قائما.

ولم يكن بعيدا عن هذا الاتهام ملاحظة مهمة جدا،وهى أن شريط الفيديو الذى حصل منه ممدوح مهران على الصور الجنسية لم يكن له أدنى علاقة بالراهب،فبرسوم المحرقى شخص نحيل،أما الشخص الذى يظهر فى شريط الفيديو منقضا على امرأة بتوحش فهو شخص سمين رأسه كبير،وقد رجح البعض أن يكون هذا الشخص رجل أعمال شهير اتهم فى قضية تعدد زوجات،وأنه كان يسجل لقاءاته الجنسية بالصوت والصورة،وقد حصلت الأجهزة الأمنية على هذه الشرائط أثناء إدانته فى القضية.

وإذا اعتبرنا أن هناك قاعدة تقول: إن مباحث أمن الدولة يمكن أن تقف وراء صنع الفضائح الجنسية للفت الانتباه عن قضايا مهمة،وأن هذه القاعدة تنطبق بشكل أو بآخر على قضية راهب دير المحرق الذى أكدت الكنيسة أنه كان مشلوحا قبل هذه الواقعة،وأنه لا ينتمى لها من قريب أو بعيد، فإن هذه القاعدة لا تنطبق على قضية وفاء قسطنطين.

القضية ببساطة أن وفاء كانت موظفة فى الإدارة الزراعية بأبو المطامير بالبحيرة،وكانت زوجة كاهن أبو المطامير، قيل: إنها أسلمت وتركت بيت زوجها المريض لأنها لم تطق الحياة معه،وتزامن ذلك مع تعرضها لتأثيرات جعلتها تعتنق الدين الإسلامى.

بعد أن أزيح الستار عن القضية ظهر دور أمن الدولة وبقوة، فقد خرجت المظاهرات تطالب بعودة زوجة القس، وهتفوا فى ساحة الكاتدرائية بالعباسية «خطفوا مرات أبونا...وبكره هيخطفونا»، فى إشارة إلى أن المسلمين اختطفوا زوجة الكاهن.

كانت وفاء قسطنطين تحت تحفظ أمن الدولة فى أحد بيوت التكريس فى حلوان،وجرت مشاورات عديدة بين الكنيسة وبين المسؤولين فى وزارة الداخلية لتسليم وفاء للكنيسة،حتى ينتهى الأمر ويعود المتظاهرون الذين قرروا أن يخرجوا من ساحة الكاتدرائية إلى الشارع، لكن قيادات الداخلية رأت عدم تسليم وفاء،لأنها لو فعلت ذلك فإنها تخلق أزمة أخرى مع المسلمين الذين يتعاملون مع وفاء على أنها سيدة مسلمة ولا يجب تسليمها للكنيسة التى لا حق لها فيها الآن.

فى مواجهة رأى وقرار وزارة الداخلية ظهرت قوة البابا شنودة، الذى حمله المتظاهرون مسؤولية ما يجرى، وأنه يجب أن يعيد لهم زوجة الكاهن المختطفة، أجرى البابا شنودة اتصالات عديدة لكنها باءت جميعها بالفشل، فقرر أن يلجأ للحيلة التى يستخدمها دائما فى مثل هذه الظروف وهى الاعتكاف فى ديره بوادى النطرون حتى تستجيب الدولة لما يريده.

قبل أن يعلن اعتكافه... لم يأمر البابا شنودة الشباب الثائر أن يهدأ أو أن ينهى ثورته،رغم أنه كان قادرا على ذلك، فقد تركهم كورقة ضغط على الحكومة حتى تستجيب لما يريده، وأقدم هو على خطوة كان لها دور كبير فى تصعيد الأزمة مع رجال أمن الدولة، حيث أجرى اتصالا مع الرئيس مبارك انتهى إلى أمر رئاسى بتسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة.

لم يكن أمام رجال أمن الدولة إلا أن يقوموا بتسليم وفاء إلى الكنيسة،لكنهم وحتى يحافظوا على ماء وجوههم أخروا تسليم زوجة الكاهن إلى الكنيسة ٢٤ ساعة كاملة، وهى الساعات التى اشتعلت فيها الأمور أكثر من اللازم، لكن

بمجرد تسليمها عادت الأمور إلى هدوئها مرة ثانية.

لكن ضباط أمن الدولة لم يفوتوا الأمر للبابا شنودة،خاصة أن هناك من أشار إلى البابا وأثناء إحدى مكالماته مع حبيب العادلى وزير الداخلية أثناء مفاوضاته لإعادة وفاء أنهى المكالمة من ناحيته قبل أن ينتهى الكلام بين الرجلين الكبيرين،وهو ما اعتبره رجال أمن الدولة إهانة كبيرة وجهها البابا لوزيرهم.

ظل ما جرى مثل النقطة السوداء فى سجل البابا شنودة لدى وزارة الداخلية،حتى جاءت أحداث محرم بك،وهى الأحداث التى شهدتها مدينة الإسكندرية فى العام ٢٠٠٦.

تفجرت الأحداث على ذمة «سى دى» يحمل مسرحية تحمل اسم «كنت أعمى فأبصرت»، لم ير أحد المسرحية، لكن ترددت شائعة أنها تحمل إساءة بالغة فى حق الرسول والقرآن الكريم، وأنها عرضت فى كنيسة محرم بك تحت إشراف ورعاية مباشرة من المسؤولين عن الكنيسة.

وجد المتطرفون من كل حدب وصوب أن ما جرى فى الكنيسة يمثل اعتداءً صارخا على الإسلام وعلى الرسول ﷺ ،وبدلا من التحقيق فى الأمر خرجت المظاهرات فى الإسكندرية تحيط بالكنيسة من كل جانب وتكررت الاعتداءات على الأقباط، واكتملت الصورة فى القاهرة من خلال مظاهرات فى ساحة الجامع الأزهر تحمل نفس الشعارات المنددة بما جرى فى المسرحية، ومطالبة برد من الكنيسة.

وهنا يظهر جهاز أمن الدولة مرة أخرى،كان هناك اتهام واضح للجهاز ورجاله أنهم كانوا وراء تسريب المسرحية إلى الجماعات المتطرفة فى الإسكندرية، وأنهم من حرضوا ضد الكنيسة ليفتعلوا أزمة يصبح البابا شنودة فيها وجها لوجه مع الجماعات المتطرفة تتصرف معه كيفما تشاء، فقد استطاع أن يهزم الدولة فى أزمة وفاء قسطنطين، لكنه هذه المرة لن يستطيع أن ينتصر، فالشارع الإسلامى كله

ضده.

وجد البابا شنودة نفسه بالفعل فى ورطة شديدة، فالمظاهرات الحاشدة فى القاهرة والإسكندرية تطالبه بشيء واحد وهو أن يقدم اعتذارا علنيا للمسلمين عما جرى فى هذه المسرحية، رغم أن هناك من أكد أن البابا لا علاقة له بالأمر، وأن هذه مسرحية من المسرحيات الكثيرة التى تعرض فى الكنائس، ثم أنها عرضت مرة واحدة، وليس فيها إساءة من بعيد أو قريب للإسلام.

المطالبة بتقديم الاعتذار لم تكن وحدها التى واجهت البابا شنودة، فقد خرجت بعض الجماعات المتطرفة بفتوى لإهدار دمه، وكانت هذه هى ذروة التصعيد.

انتهت الأزمة بتقارير رسمية من مكتب النائب العام أكدت أنه لا توجد مسرحية من الأساس، ولم يقدم البابا شنودة اعتذارا، واختفت الفتوى التى طالبت بإهدار دمه دون أن يكون لها أى أثر يذكر.

وهنا يظل السؤال قائما.

لماذا كانت هذه الأزمة من الأساس، مصدر أمنى قال لى: إن ما حدث فى محرم بك لم يكن إلا خطة وضعت فى جهاز أمن الدولة أطلق عليها «خطة إذلال البابا»،كان لابد أن يرد الجهاز كرامته المهدرة،وأن يلقن البابا درسا لا ينساه مطلقا،لأنه وقف ليتحدى الجهاز بغطرسة شديدة،وقد تحقق للجهاز ما أرَاده،فقد نجح فى أن يقف بَالبابا شنودة على حافة الهاوية،وفى الوقت المناسب أنهى الأمر كله بإشارة منه.

هذا فى النهاية ليس إلا كلام مصدر أمنى، يمكن أن يكون صحيحا، ويمكن أن يكون مبالغة فى تفسير ما جرى، ولو صح فإن لذلك معنى واحِد، وهو أن العلاقة بين البابا شنودة علاقة غامضة وملتبسة، ولا يفهم أبعادها إلا طرفاَها فقط.